العراق يرفض فتح الحدود مع إيران.. فهل تلاشى نفوذ طهران؟

العالم ما بعد كورونا ليس كما قبله، هكذا توقع الخبراء الدوليون.. وهكذا انعكس الفيروس على العلاقة التي بين إيران والعراق. فالتقارير الأولية من العراق تفيد بأن الفيروس نجح بشكل أولي في إعادة تشكيل العلاقات بين البلدين. ولأول مرة ينجح العراق حتى الآن في فرض رؤيته كبلد مستقل عن إيران ورفض فتح الحدود معها رغم الضغوط الإيرانية الكبيرة. عبر الشاحنات ومن خلال النقاط الحدودية، يتجلى صراع على السلطة بين العراق وإيران حول موعد إعادة فتح الحدود بين البلدين، والتي أغلقها العراق قبل خمسة أسابيع للحد من انتشار الفيروس التاجي». وتريد إيران، التي تضررت بشدة من الفيروس إلى إعادة فتحها على الفور، وهي تحتاج إلى التجارة مع العراق للمساعدة باستقرار اقتصادها، بينما يقاوم العراق الذي يخشى فتح الحدود مع أكثر دول المنطقة إصابة بالفيروس. ويأتي النزاع في وقت يتصاعد فيه الضغط في العراق للحد من نفوذ إيران، والذي أصبح قوة متداخلة في الشؤون العراقية منذ أن أطاحت الولايات المتحدة وحلفاؤها بحكومة الرئيس العراقي صدام حسين عام 2003.

خطورة فتح الحدود

«لقد وصل الفيروس كورونا لأول مرة إلى العراق من إيران، وفقط من خلال الجهود المضنية، أبقى العراق عدد الحالات منخفضًا نسبيًا، مع 82 حالة وفاة فقط نسبت إلى الفيروس. وتعتبر إيران واحدة من أخطر بؤر الإصابة بفيروس كورونا التاجي في العالم. وأغلق العراق حدوده التي يبلغ طولها 1000 ميل مع إيران أمام الإيرانيين في 8 مارس، وبعد أسبوع توقف عن السماح حتى للمواطنين العراقيين الذين يعيشون في إيران بالعودة إلى وطنهم.

إيران واستغلال العراق

والآن ، يحاول قادة إيران يائسين لبدء إحياء اقتصادهم المتدهور في ظل العقوبات الأميركية وانخفاض أسعار النفط. لقد أعادوا فتح المدن مؤخرًا وأنهوا سياسة الدولة في إغلاق البلاد لمحاولة إعادة الإيرانيين إلى العمل.

ولكن من دون التجارة والتنقل بين إيران والعراق، سيكون من الصعب على طهران أن تعمل بعض صناعاتها غير النفطية بشكل كامل مرة أخرى. وقبل أن يغلق الفيروس التاجي الحدود، كان العراق سوقاً رئيسياً للمنتجات الزراعية الإيرانية، ومواد البناء، وسلع الألبان، فضلاً عن الأسماك والروبيان وغيرها.

وبحسب التقرير، كان هدف إيران هو زيادة التجارة مع جارتها إلى ما قيمته 20 مليار دولار من السلع على مدى العامين المقبلين. وقد لا يكون العراق أكبر شريك تجاري لإيران، ولكنه يتيح الوصول إلى الدولارات التي تحتاج إليها طهران بشدة. كما تعد إيران موردا رئيسيا للغاز الطبيعي للعراق الذى يعتمد عليه فى تزويد محطات الكهرباء فى جنوب ووسط البلاد بالوقود فى فترات الاستخدام المرتفع. وفي حين أن عمليات إغلاق الحدود لم تعرقل تسليم الغاز، فإن المنتجات الإيرانية الأخرى لم تصل إلى الأسواق العراقية بكميات كبيرة منذ أكثر من شهر.

علاقات مشحونة.. ونفوذ مدمر

ومع تداخل العلاقات والعداوات التي تعود إلى مئات السنين. وفي الآونة الأخيرة، مارست إيران ضغوطاً سياسية واقتصادية على العراق يعتقد العديد من العراقيين أنها ليست في مصلحة البلاد. وتدخلت إيران في اختيار رئيس الوزراء ودفعت العراق إلى طرد الجيش الأميركي من البلاد. وخلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في العراق في الخريف الماضي، ظهرت المشاعر المعادية لإيران. والآن، في عصر الفيروس التاجي، ومع تعرض صحة العراقيين للخطر، اكتسب الضغط لإبعاد البلاد عن إيران جاذبية أوسع.

إعادة الشحنات الإيرانية

وفي جنوب العراق، تعيد مدن من بينها النجف وكربلاء الشاحنات المحملة بالسلع الإيرانية – ومعظمها مواد غذائية. وفي الأسبوع الماضي، عندما وصلت 20 شاحنة شحن إلى بوابات مدينة النجف، أوقفها المحافظ. وحدث الشيء نفسه في كربلاء، التي هي، مثل النجف، مدينة الأضرحة الشيعية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزوار الإيرانيين.

ويعتقد المراقبين السياسيين أن مقاومة العراق لإعادة فتح الحدود تعد إشارة لعدم السماح لإيران بالحصول على ما تريد من بلادهم عندما تريد.

وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالجهود الإيرانية للسيطرة على السوق العراقية بمنتجات الألبان ومواد البناء مثل الطوب، الذي تبيعه إيران بتكلفة أقل، مما يضر بالإنتاج العراقي.

كسر حصانة المجرمين

أول محاكمة بشأن عمليات التعذيب بسوريا تبدأ في ألمانيا

بدأت في ألمانيا، أمس الخميس، أول محاكمة لضابطين سابقين بمخابرات جيش النظام السوري يشتبه في ارتكابهما جرائم ضد الإنسانية، منها التعذيب والاعتداء الجنسي.

وأثنى المؤيدون للمحاكمة على تلك الإجراءات القضائية، بوصفها أول خطوة نحو تحقيق العدالة لآلاف السوريين الذين تعرضوا للتعذيب في منشآت النظام، وذلك بعد فشل المحاولات التي استهدفت إقامة محكمة دولية بشأن سوريا.

وقال المحامي أنور البني، المتخصص بالدفاع عن حقوق الإنسان: «الاعتقالات التعسفية والتعذيب هما السلاح الرئيسي الذي استخدمه نظام الأسد لإشاعة الخوف بين السوريين وإخماد مطالبهم بتحقيق الديمقراطية والعدالة».

وذكر البني أنه احتُجز في سجن قرب دمشق على يد المشتبه به الرئيسي الذي سيحاكم في مدينة كوبلنز الألمانية. وأضاف: «هذه المحاكمة ستكسر حصانة المجرمين في سوريا بدءاً من رأس النظام وصولاً إلى أصغر مسؤول فيه».

ودأب النظام السوري على نفي الأنباء التي أشارت إلى حدوث عمليات تعذيب وإعدام خارج نطاق القضاء في الصراع الدائر بالبلاد، والذي راح ضحيته مئات الآلاف من الأشخاص. ونفى الأسد نفسه في السابق اتهامات من هذا النوع ضد الأجهزة الأمنية.

ولم تأت وسائل إعلام النظام السوري ولا المسؤولون السوريونَ على أي ذكر للمحاكمة المقررة في كوبلنز. ولم يفصح محامو المشتبه بهما عن الكيفية التي سيدافعون بها عن موكليهما. وبموجب القانون الألماني فإن أي مشتبه به بوسعه تقديم دفوعه فور بدء المحاكمة.

وقال مايكل بويكر أحد أفراد فريق الدفاع عن المشتبه به الرئيسي الذي أشير إليه باسم «أنور ر.» وفقاً لقوانين الخصوصية الألمانية: «لا نرغب في إصدار أي بيان علني بشأن الاستراتيجية التي سنتبعها في الدفاع».

ولجأ ممثلو الادعاء الألمان إلى «قوانين الولاية القضائية العالمية» التي تتيح لهم إقامة محاكمات عن أي جرائم ارتكبت ضد الإنسانية في أي مكان في العالم.

وقالوا إن «أنور ر.» الضابط السابق بالمخابرات متهم في 58 جريمة قتل في سجن بدمشق، وإن ما لا يقل عن 4000 ناشط بالمعارضة تعرضوا للتعذيب في عامي 2011 و 2012 تحت إشرافه.

وأكد ممثلو الادعاء أنه كان يشرف على عمليات الاستجواب قبل مغادرته سوريا في 2012، وقد وصل إلى ألمانيا عام 2014.

أما الاتهام الموجّه للمشتبه به الثاني «عياد أ.» (43 عاماً) فهو تسهيل عمليات التعذيب التي تعرض لها ما لا يقل عن 30 من ناشطي المعارضة بعد إلقاء القبض عليهم في مظاهرة مناهضة للأسد عام 2011. وكان هذا المتهم قد وصل إلى ألمانيا في أبريل 2018.

وسيواجه الرجلان اللذان ألقي القبض عليهما في ألمانيا مطلع العام الماضي شهادة من عدة لاجئين سوريين يؤكدون أنهم تعرضوا للتعذيب في مركز الاعتقال المعروف باسم «الخطيب» أو «الفرع 251» بالقرب من دمشق.

ويمثل ما لا يقل عن تسعة من ضحايا التعذيب كمدعين مشاركين في القضية، على النحو المسموح به بموجب القانون الألماني، في حين يُتوقع استدعاء آخرين كشهود. ويدعمهم المدعون والشهود والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة عدة أشهر. وإذا أدين، يمكن أن يواجه «أنور ر.» السجن مدى الحياة، بينما يمكن الحكم على «إياد أ.» بالسجن لمدة تصل إلى 15 سنة.

أميركا تهدد بإغراق سفن إيرانية .. وطهران تتوعد برد «ساحق»

هدد قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، بتدمير السفن الحربية الأميركية إذا هددت السفن الإيرانية العسكرية أو غير العسكرية. وقال إنه وجه أوامر للقوات البحرية في مياه الخليج باستهداف أي قطع حربية أميركية تهدد أمن إيران أو سفنها في الخليج.

يأتي ذلك ردا على الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الذي توعد بإغراق السفن الإيرانية فوراً «إذا تحرشت بسفننا في البحر».

وأكد سلامي أن طهران سترد بقوة على أي تهديدات في مياه الخليج، وقال: «سنرد بحزم وبسرعة وبشكل مؤثر على أي استهداف لنا في مياه الخليج».

وتوجه قائد الحرس الثوري للأميركيين قائلا: «إننا جادون ولن نتسامح في الدفاع عن أمننا القومي وحدودنا المائية وأمن الملاحة البحرية وقواتنا في الخليج».

ولفت سلامي إلى أن «الولايات المتحدة اختبرت سلوكنا في الماضي وعليها أن تتعظ»، وقال: «نحن وجهنا الأوامر إلى قواتنا في مياه الخليج باستهداف أي سفينة أو قطعة حربية تابعة لقوات الجيش الأميركي الإرهابي، تقوم بتهديد أمن سفننا غير الحربية أو الحربية»، مضيفا أن «ما جرى في مياه الخليج خلال الأسبوع الماضي ناجم عن فوضى وعدم انضباط لدى الوحدات العسكرية الأميركية في الخليج».

وأشار سلامي إلى أن القوات الأميركية تعرضت بشكل خطير وغير مهني لسفينة تابعة للحرس الثوري في مياه الخليج قبل أسبوع، مشددا على أن أمن منطقة الخليج جزء من استراتيجية إيران للدفاع عن مصالحها البحرية.

قائد الحرس الثوري الإيراني

وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، قد توعد السفن الإيرانية بإغراقها فوراً، وقال عبر حسابه في «تويتر»: «لقد أمرت البحرية الأميركية بتدمير جميع الزوارق الحربية الإيرانية إذا تحرشوا بسفننا في البحر».

عندما سُئل عن تدمير الزوارق البحرية الإيرانية، قال ترمب «لن نقبل بهذا إذا عرّضوا سفننا وطواقمنا للخطر، لن أسمح بذلك وسوف ننسفهم نسفا.. هذا تهديد عندما يقتربون من سفننا ويحملون أسلحة ثقيلة على تلك السفن سوف ننسفهم».

وحظي الموقف الأميركي بتأييد كبير من قبل الجمهوريين الذين يريدون إظهار القوة على عكس إدارة الرئيس السابق باراك أوباما.

العدوى تتراجع بأميركا.. وتذبذب في أوروبا

واشنطن تطالب بكين بفتح مختبراتها للتفتيش وإغلاق أسواق الحيوانات نهائيا

زادت الولايات المتحدة من ضغوطها على الصين على خلفية نشأة فيروس كورونا المستجد في أراضيها. كما تقود أستراليا حراكا لفتح تحقيق دولي للكشف عن أصل الفيروس.

في غضون ذلك، تجاوز عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس في أنحاء العالم 2.63 مليون حالة، بينما سجلت حتى الساعة أكثر من 183 ألف وفاة، و713 ألف حالة شفاء، وفقا للإحصاءات المجمعة التي تنشرها جامعة جونز هوبكنز الأميركية.

وطالب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الصين بفتح مختبراتها للتفتيش، معربا عن قلقه بشأن إجراءات تأمين تلك المختبرات.

ورفض بومبيو استبعاد فرضية تسرب الفيروس من مختبر في مدينة ووهان الصينية، البؤرة الأصلية للوباء العالمي، وهو احتمال تنفيه بكين بشدة.

ونبه بومبيو «عليكم أن تتذكروا أن هذه المختبرات لا تزال مفتوحة داخل الصين.. هذه المختبرات التي تحتوي على مسببات أمراض معقدة كانت تجري دراستها.. ليس فقط معهد ووهان لعلم الفيروسات». وأضاف «من المهم أن يتم التعامل مع هذه المواد بطريقة آمنة ومأمونة».

تفتيش دولي

وأورد بومبيو مثال المنشآت النووية، مشيرا إلى عمليات التفتيش العالمية الصارمة لضمان السلامة. وأشار إلى أن الصين لم تطلع العالم على نموذج من الفيروس المكتشف في بادئ الأمر، والمعروف علميا باسم فيروس «سارس-كوف2-».

وقال الوزير الأميركي «ما زلنا لا نملك نموذجا من الفيروس، ولم يتمكن العالم من الوصول إلى المرافق أو المواقع الأخرى التي ربما نشأ فيها هذا الفيروس أصلا داخل ووهان».

وظهر الفيروس في الصين أواخر العام الماضي، حيث قال علماء صينيون إنهم يشتبهون في نشأته في سوق لبيع اللحوم بمدينة ووهان تُذبح فيه حيوانات برية.

ولكن الأمر أثار شكوكا بسبب وجود السوق قرب مختبر فيروسات يخضع لحراسة مشددة. وردد كبار المسؤولين الأميركيين في تصريحات رسمية ما كان في البداية مجرد جزء من نظرية مؤامرة على الإنترنت.

وقال وزير الخارجية الأميركي في بيان إن بلاده طالبت الصين بإغلاق أسواق الحيوانات البرية للأبد، مشيرا إلى وجود صلة بين تلك الأسواق وانتشار الأمراض الحيوانية المنشأ.

وجاء في البيان أنه «نظرا للصلة القوية بين الحيوانات البرية المباعة بشكل غير قانوني في أسواق الحيوانات وبين الأمراض الحيوانية المنشأ، طالبت الولايات المتحدة جمهورية الصين الشعبية بإغلاق أسواق بيع الحيوانات البرية وكل الأسواق التي تبيع الحيوانات بشكل غير قانوني للأبد».

الحملة الأسترالية

من جانب آخر، قال رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون أمس الخميس إنه ينبغي أن يتعاون كل أعضاء منظمة الصحة العالمية لإجراء تحقيق مستقل بشأن انتشار فيروس كورونا. وأضاف موريسون «حين تتوجه إلى عضو في منتدى مثل منظمة الصحة العالمية، فالمفترض أن تجد مسؤوليات والتزامات مرتبطة بذلك».

وتابع «نود أن يكون العالم أكثر أمانا فيما يتعلق بالفيروسات.. وأرجو أن تشاركنا أي دولة أخرى –سواء أكانت الصين أو غيرها– ذلك الهدف».

وكان رئيس الوزراء الأسترالي قد تحدث أمس مع عدد من زعماء العالم – بينهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب– لحشد التأييد لإجراء تحقيق في أصل نشأة فيروس كورونا المستجد. وفي تصعيد لدعوته، طالب موريسون كل أعضاء منظمة الصحة العالمية بالمشاركة في التحقيق.

العدوى تتراجع بأميركا

وفي الولايات المتحدة أحصت جامعة جونز هوبكنز 1738 وفاة بكورونا خلال 24 ساعة، في انخفاض كبير مقارنة بالـ24 ساعة السابقة التي سجلت فيها 2751 وفاة، مما يرفع العدد الإجمالي في البلاد إلى أكثر من 46.5 ألفا، في حين سُجلت أكثر من 41 ألف إصابة جديدة ليقفز الإجمالي إلى نحو 840 ألفا.

وبالإضافة إلى الإصابات بين البشر، سُجلت في الولايات المتحدة أولى الإصابات بالفيروس بين الحيوانات، حيث تم الكشف عن إصابة قطّين في ولاية نيويورك، ويُعتقد أن العدوى انتقلت إليهما من السكان.

وقبل ساعات من الإعلان عن تراجع عدد الوفيات بنحو ألف حالة وفاة، قال الرئيس ترامب إن بلاده بدأت في إعادة النشاط الاقتصادي، مشيرا إلى أن الرعاية الخاصة ستستمر، ولا سيما لكبار السن. وأضاف ترامب في كلمة ألقاها في حديقة البيت الأبيض بمناسبة اليوم العالمي للأرض، أنه سيعاد فتح المتنزهات الحكومية بعد إغلاقها بسبب تفشي الفيروس.

تذبذب في أوروبا

وتشهد دول أوروبية –في مقدمتها إيطاليا وفرنسا– انخفاضا في أعداد الوفيات والإصابات، كما تتراجع أعداد المرضى بالفيروس في أقسام العناية المركزة، وفق تأكيدات السلطات الصحية في هذه البلدان.

غير أن ألمانيا سجلت تسارعا نسبيا في وتيرة العدوى لليوم الثالث على التوالي، حيث أظهرت بيانات معهد «روبرت كوخ» للأمراض المعدية أمس الخميس أن عدد حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في البلاد زاد بمقدار 2352 حالة، ليزيد العدد الإجمالي عن 148 ألف إصابة. وارتفع عدد وفيات الفيروس بواقع 215 وفاة، ليصل العدد الإجمالي إلى 5094 حالة.

وفي إيطاليا، ارتفع عدد الوفيات جراء الوباء إلى أكثر من 25 ألفا، بعد تسجيل 437 وفاة جديدة خلال 24 ساعة، بينما تجاوز إجمالي الإصابات أكثر من 187 ألفا، ولكن العدد اليومي للضحايا بات يتراجع بشكل ملحوظ منذ عدة أيام.

وقال وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني إن بلاده تجاوزت مرحلة الذروة في الإصابات، مضيفا أن منحنى الإصابات الجديدة بدأ ينخفض، لكنه أكد على ضرورة الحذر والتقيد بالإجراءات الوقائية.

كما ارتفع عدد وفيات الفيروس في فرنسا إلى نحو 21.5 ألفا بعد تسجيل 544 حالة جديدة، في حين تجاوزت حصيلة الإصابات 183 ألفا. وتسجل البلاد بدورها انخفاضا في وتيرة الضحايا، شأنها في ذلك شأن إسبانيا المجاورة.

وفي إسبانيا، بلغ عدد الوفيات الجديدة 430، ليتجاوز الإجمالي 21 ألفا، في حين تجاوز عدد المصابين 208 آلاف. وقد طلب رئيس الوزراء بيدرو سانشيز تمديد فترة الإغلاق في بلاده حتى يوم 9 مايو المقبل.